

المصريون والمحافظة على القديم

يقال عن المصريين إنهم من أشد الأمم محافظة على القديم . فالمدينة المستقرة نشأت في بلادهم منذ أقدم العصور ، بل هي قد تكون في مصر أقدم منها في أى بلد آخر ؛ ومع ذلك فقد سارت الحياة على وتيرة واحدة أو وتأثر متقاربة متشابهة من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر ، قد توارث الناس مقومات الحياة وأسس الحضارة والمدنية ، واحتفظوا بتقاليدهم وعاداتهم ، بل حافظوا عليها ودافعوا عن قديمها ، فلم يستهوهـم التغيير ولم تغرهم التزعة إلى التجديد . وكثيراً ما يكتب الكتّابون ويقرأ القارئون الفلاح اليوم يعيش ويفلح الأرض كما كان أجداده يفعلون أيام الفراعنة ، بل قبل أن يطلع فجر التاريخ ؛ فال حاضر في مصر صورة منعكسة من الماضي ؛ والأيام تمر في مصر ولكن الحياة لا تسير ، وإنما هي ثابتة على أصولها لا تتحول ولا تتبدل ؛ والسنون بل القرون يتداعى بعضها إثر بعض في وادى النيل ، ولكن الحضارة الزراعية المصرية لا تتحور ولا تتطور . فالיום أمس متكرر ، والغد لا يعدو أن يكون يوماً من أيام الحاضر ، فهو أمس ينشر قبل أن يموت !

على أن هذا الكلام إن كان صحيحاً في بعض نواحيه ، فإنه مع ذلك لا يكاد يثبت للبحث العلمى الصادق ؛ لأنه لا يمثل غير صورة منقوصة من الحقيقة . وقد يكون من المفيد أن نحاول في هذا المقال أن نلم بطرف أو أطراف قليلة ندلل بها على أن استمرار الحياة والحضارة في مصر لم يكن معناه الجمود ، ولم يكن مرده في كل الحالات ، بل ولا في غالبها ، إلى نزوع المصريين إلى المحافظة على القديم . فنحن إن سلمنا هذا القول على علّاته وجب أن نسلّم بأن البيئة المصرية بيئة عقيمة ، ولدت مرة ثم أصابها العقم والإجداب بعد ذلك ؛ بل وجب أن نسلّم بأن روح مصر وإن بقي حياً لم يموت ، فإنه روح خامل ، قد قنع أصحابه من الحياة بما نفع الله فيهم أول مرة ، فهم لم يتعدوا في آخر مراحل تاريخهم

ما بلغوه في أولى مراحلها ، بل هم لن يجاوزوا في آخر الدهر ما كانوا عليه في فجر التاريخ وهم إن استطاعوا ذلك فلن يكون تجاوزهم إلا على قدر معلوم ! الواقع أن البيئة في مصر من ذلك النوع الذي يكرر نفسه في نظام فعلى عجيب . فالليل يرتفع وينحسر في كل خريف ، والفيضان يجدد ثروة الأرض في كل عام ، والعمل الزراعى يتطلب نشاطاً معيناً لا يخرج عن نطاقه المرسوم متى قسمت الأرض إلى حياض ترويهما الترعة وتحتها المسور ، وحياة الجماعات في قرى الوادى ينظمها عرف عريق في القدم ، قد وضعت أسسه ونواميسه الأولى عند ما تحول السكان من الحالة القبلىة ، أى التى كانت فيها القبيلة وحدة المجتمع ، إلى الحالة القروية أى التى صارت فيها القرية نواة المجتمع . كذلك الاتصالات بين الجماعات في جنوب الوادى وشماله حدثت كلها أو جلها عن طريق النهر وجسوره ؛ إذ مهدت الطبيعة لأن يتم التعارف بين الشمال والجنوب ، بل لأن تمتاز الحياة في الوادى ودلتاه عنها في غير مصر مما يقع فيما وراء الصحراء أو ما وراء البحار واستمتعت مصر خلال تاريخها الطويل بنوع من العزلة النسبية وراء دروع الصحراء ، فاستطاعت أن تحتفظ بطابعها الخاص بين الشرق والغرب ؛ وحفظ ذلك على مصر شخصيتها الحضارية المميزة ، وإن كان قد أظهرها في أعين الباحثين بمظهر الجمود والثبات على القديم في عالم كثر فيه الاتصال ، وصار من الصعب على أمة من الأمم أن تحتفظ بطابعها المميز في الحياة والمدنية لأكثر من أجل معلوم أما مصر فقد عاشت وعاشت طابعها على الزمن ، على حين تتابعت ودالت من حولها أمم كثيرة في أرض سومر وأرض بابل والجزيرة العليا وهضبة الحثيين وأرض سوريا وفلسطين وجزائر أقریطش وإيجة وأرض اليونان والرومان كل هذه مناطق نشأت فيها مدنيات قديمة ، ولكنها ماتت أو جرى عليها الزمن فطفت عليها معالم جديدة من المدنية المحلية أو الخارجية ، بخلاف مدينة مصر التى جمعت إلى القدم والعراقة دوام الاتصال والاستمرار ولعل هذا أول ما حدا بفريق من الباحثين إلى أن ينسبوا إلى أهلها شدة التمسك بالقديم والثبات عليه .

على أن خير ما يميننا على أن نحقق أكان المصريون محافظين على القديم أم مجددين ، أم آخذين من كل المحافظة والتجديد بطرف ، إنما هو أن نستعرض معالم حضارتهم التاريخية ؛ متبعين عناصر الدوام والثبات من جهة ، وعناصر

التطور والتجديد من جهة أخرى ، مقسمين الحياة والحضارة المصرية إلى جانبها الأساسيين : الجانب المادى المادى ، وهو الذى يتصل على الخصوص بالزراعة ، والحياة الزراعية ، وما يرتبط بهما من نشاط واقتصاد قومى عام ؛ ثم الجانب الفكرى والروحى ، وهو الذى يتصل بالثقافة المصرية ، وما امتازت به من طابع أو طوابع معينة خلال أعصر التاريخ .

فأما عن الجانب الأول فعرف أن الزراعة كانت عماد الحياة والمدنية فى مصر منذ البداءة ، وقد بقيت كذلك حتى يومنا هذا ؛ وأغلب الظن أنها ستبقى كذلك فى قابل الأيام ، رغم ما ينتظر من ازدهار بعض الصناعات فى التعدين أو الإنتاج الصناعى الحديث . على أن الشئ المهم والذى ينبغى أن نلاحظه ونسجله هو أن الزراعة فى مصر لم تكن فى يوم من الأيام زراعة فطرية من ذلك النوع الذى نلاحظه فى بعض جهات إفريقيا الداخلية مثلا ، والذى يعتمد على المطر ، فيحفر الزارع حفرة صغيرة يضع فيها الحب ثم يتركه للأمطار تغذيه حتى موسم الحصاد . وإنما الزراعة فى مصر كانت منذ الألف الرابعة قبل الميلاد على الأقل معتمدة على فلاحه الأرض التى يغمرها الفيضان ؛ وقد اتصلت من أجل ذلك بأعمال هندسية تمثلت فى إقامة الجسور ، وحفر الترع ، وتنظيم جريان الماء إلى الحياض وانصرافه عنها إلى النهر بعد أن يرسب غرينه ؛ وتلك كلها عمليات كبرى تحتاج إلى هندسة وتعاون وتنظيم . لذلك لم يكن ممكناً للزارع المصرى أن يعمل بمفرده ، ولا أن يفلح أرضه مستقلاً عن جاره ؛ وإنما كان عليه أن يعمل كفرد فى مجموعة من الزراعين الذين يتعاونون فى عمل زراعى هندسى ، هو الأساس الذى قامت عليه مدينة مصر الزراعية ، وامتازت به على غيرها من المدن الزراعية الفطرية التى لم ينته بها الأمر إلى قيام مجتمع زراعى معقد النظام ، كما حدث فى وادى النيل الأدنى . ولذلك كله نشأت المدينة الزراعية فى مصر معقدة منذ فجر التاريخ ، وربما كانت قبل ذلك . بل إن من الجائز أن نقول إن ظهور الوحدة السياسية وبروز الأسرات الحاكمة إنما قام فى الأصل على أساس من المصلحة المادية المشتركة لسكان الوادى ومزارعيه ؛ فكان فرعون ورجال حكومته الإقليميه هم القوامين على مشروعات الري ، وتنظيم الجهود الإجماعية المتصلة بالزراعة ؛ بل كان فرعون مهندس الري والزراعة الأول فى ذلك العصر ، إن جاز لنا أن نستعير مثل هذا التصوير . وبذلك كله اكتملت لمصر

عناصر الحياة المادية التي يتداخل فيها الاقتصاد القوى بالإدارة الحكومية ؛ وهو أقصى درجات التقدم والتعقيد في نظام المجتمع ، بل هو ما تأخرت في تحقيقه عن مصر أم كثيرة ، ننظر إليها الآن على أنها تمثل أرق الأمم وأبعدها أخذاً بوسائل التجديد ! وقد يبدو عجيباً أن تكون مصر قد احتفظت باقتصادها القوي الموجه خلال أعصر التاريخ ، وأنها لم تحد عن كثير من نظمها الزراعية في الري والإنتاج وما يتصل بهما من تنسيق جهود الفرد والجماعة منذ اكتملت وحدتها الحكومية في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد . ولكن هذا العجب لا يلبث أن يزول إذ نلاحظ أن البيئة في مصر هي من ذلك النوع الذي يقضى بالوحدة والتنظيم والتنسيق الدقيق ، والذي يغلب جهود الأفراد بل الجماعات البشرية متفرقة ولا يخضع لها إلا مجتمعة . وقد يكون هذا هو السر في أننا كنا خلال تاريخنا كله شعباً يسلس تنظيمه وتنسيق جهوده بل قيادته متى وجد الحكم الصالح . . . فقد تعاملنا ذلك في ميدان الزراعة ، ومن صلتنا بنهر النيل أول الأمر ؛ ثم انطبع ذلك في نفوسنا ، فهو يتمثل في عمل المجموعات الصغيرة من الأفراد والعمال حين يجتمعون فيعملون معاً ، ويحتاج الأمر إلى رئيس أو «خولي» لا يساهم في العمل الفعلي ، ولكن وجوده وقيادته ضروريان لإنجاز العمل ؛ كما يتمثل أيضاً في الإدارات القروية والحكومات المحلية ، ثم الحكومة المركزية العامة . ولعل احتفاظ المصريين بهذه الخاصة التي جبلتهم عليها طبيعة بلادهم ونوع الزراعة المعقد الذي مارسوه من أول الأمر ، هو الذي أظهرهم في أعين الباحثين ممن لا يتعمقون الأمور بمظهر المحافظين على القديم ، المستكينين للعرف والتقاليد ، مع أن كل ما حدث هو أن مجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية نشأت في البيئة المصرية وكانت صالحة للبقاء ، بل ضرورية لحياة المجتمع وتنظيم نشاطه ، فبقيت وعمرت ، بل أصبحت مقياساً لازدهار الحياة في مصر ؛ ففي الأوقات التي استمسكت فيها مصر بنظمها الحكومية التي تستند إلى الوحدة المحلية فالوحدة الإقليمية فالوحدة القومية الشاملة ، ازدهرت الحياة في وادي النيل ، وبلغت هذه الأمة شأ وقوتها ؛ وفي الأوقات التي انصرف فيها الناس عن النظام والتضامن التقليديين انحلت عرى المجتمع ، ودخلت مصر في عهد من عهود الإقطاع المظلمة ، وبقيت كذلك حتى يبعث الله الوحدة ، فيعاود المجتمع سيرته الأولى ، وتعود إليه الحياة والقوة من جديد .

ومع ذلك ففي ميدان الزراعة والنشاط الزراعى فى ريف مصر نستطيع أن نميز بين ثلاثة أشياء : أولها وسائل الزراعة والرعى ؛ وثانيها أنواع النباتات والمحاصيل الزراعية ؛ وثالثها الحيوانات المستأنسة والمستخدمة فى الزراعة . وفى كل من هذه الأشياء الثلاثة نستطيع أن نتبين مبلغ تمسك المصريين بالقديم أو سعيهم إلى التجديد . وقد كان المصريون أول الأمر يفلحون الأرض بوساطة فؤوس حجرية ينقرون بها الترى بعد انحسار الفيضان مباشرة ، ثم اكتشفوا استعمال المحراث فى أواخر الدولة القديمة (الأسرة الخامسة على الأقل) ، وكان فى أول الأمر يشبه الفأس الحجرية القديمة ، ثم تطور فى شكله حتى صار له سلاحه المعدنى المعروف . ومع ذلك فمن الطريف أن نلاحظ أن ظهور المحراث لم يؤد إلى اختفاء الفأس ، وإنما سار الاثنان جنباً إلى جنب ؛ حتى فى عهدنا الحديث نرى الفلاح يستخدم الفأس والمحراث القديم ، وبعض المحارث الآلية الحديثة فى المزارع الكبيرة ؛ وكثيراً ما يستخدم آلتين أو أكثر من هذه الآلات فى الزرعة الواحدة ، فيحراث أرض القطن مثلاً حرثتها الأولى بمحراث آلى ، ثم يعيد حرثها بمحراث قديم ، ثم ينقر الأرض للزراعة ووضعه البذور بوساطة الفأس . وفى هذا كله يتجلى كيف أن ظهور آلة جديدة لم يقض على ما سبقها من آلات ؛ وإنما كانت الوسائل والآلات يضاف بعضها إلى بعض ؛ وفى هذا معنى للاحتفاظ بالقديم احتفاظاً لا يمنع من التجديد . وقد تمثل هذا بعينه فى آلات الرعى وأدواته ؛ فهناك الشادوف ، ولا بد أنه من أقدم الآلات ، ثم هناك الساقية وهى شادوف آلى معقد يدار بالقوة الحيوانية ، ثم هناك آلة أرشميد أو « الطنبور » وقد ظهرت فى العهد الإغريقى الرومانى ، ثم أخيراً هناك الآلات الرافعة الحديثة ؛ ومع ذلك نلاحظ فى مصر استمرار هذه الآلات والأدوات جميعاً ؛ لأن الجديد فى مصر لا يحى القديم ولا ينسخه ، خصوصاً إذا كان القديم ملائماً لنوع معين من الزراعة ، كما هى الحال فى الشادوف ، فهو آلة مناسبة جداً لرى المساحات الصغيرة والجسور الضيقة على حافات الترع وجنبات النيل ، حيث لا يجدى غيره من الآلات .

ومثل هذه الظاهرة نلاحظها أيضاً فى المزروعات والمحاصيل . فقد زرع المصريون أول ما زرعوا الشعير والقمح ، وهما محصولان شتويان مناسبان جد المناسبة للبيئة المصرية ؛ إذ يزرعان فى الخريف ، أى عقب انحسار الفيضان

مباشرة ، ويستمران في الأرض خلال أشهر الشتاء أى في موسم الأمطار الشتوية ، وينضجان في أواخر الربيع . ويقال إن الشعير البرى ينمو بطبيعته في شمال إفريقيا الشرق وشرقها ، فلا بد أنه استنبت في ذلك الإقليم لأول مرة . أما القمح فمن الجائز أن يكون استنباته بدأ في جهة أو أكثر من جهات الشرق الأدنى والأوسط ثم أدخل إلى مصر . وسواء أُنحِت هذه الآراء أم لم تصح ، فإن مصر عرفت الشعير والقمح منذ العصر الحجري الحديث ، أى منذ أواخر الألف السادسة قبل الميلاد . وبعد ذلك استنبتت نباتات أخرى من بقول الشتاء وأفواله ، وكذلك الكرم والزيتون وغيرها من مزروعات حوض البحر المتوسط . كما أن مصر كانت تضيف باستمرار إلى ثروتها النباتية والزراعية خلال تاريخها الطويل ، فدخلتها على الخصوص محاصيل الجهات الدفينة والحارة من الشرق الآسيوى (جنوب آسيا وجنوبها الشرق) ، ومنها قصب السكر والقطن ، اللذين لم يتوسع في زراعتهما إلا في القرن الأخير ! وكذلك الأرز والبرسيم ، وقد اتسعت زراعة الأول عقب إدخال الرى الصيفى ، أما الثانى فقد عرف منذ بضعة قرون ، وكان لإدخاله أثر كبير في ثروة مصر الحيوانية من جهة ، وفي تغذية التربة وتجديد قوتها من جهة أخرى . كذلك أدخلت إلى مصر محاصيل أخرى من العالم الجديد بعد استكشافه ، أهمها من غير شك الذرة البيضاء ، التى لم تعرفها مصر قبل قرن ونصف قرن من الزمان ؛ ومع ذلك فقد صارت الآن ، وبفضل الرى الدائم ، الغذاء الأساسى للفلاح ؛ وربما كان هذا من شر ما جرته علينا الثورة الزراعية الحديثة . فقبل إدخال هذه الذرة كان القمح هو الغذاء الأصلى للفلاح ، وهو بالطبع غذاء أصلح وأوفى . بل قد لانكون مغالين إذا ما نحن قررنا أن الفلاح المصرى في العهد الفرعونى وخلال القرون الوسطى كان يحصل على غذاء أفضل مما يحصل عليه الآن . . . ومن يدرينا ! فقد يكون اختلاف التغذية وضعفها في العهد الحديث من أسباب ما نلاحظ من اضمحلال في حيوية الفلاح وضعف في قواه الإنتاجية ، في وقت تعرض فيه أيضاً لكثير من الأمراض الطفيلية الناتجة عن إدخال نظام الرى الدائم .

المهم من كل هذا أن الرى المصرى قد تطور في مظهره تطوراً شاملاً خلال أعصر التاريخ ، فتواردت المحاصيل ، وبعضها من إفريقية وبعضها من

آسيا، وبعضها الآخر من العالم الجديد ؛ وهى محاصيل كثيرة لا سبيل إلى حصرها فى مثل هذا المقال ^(١) . وقد زاد من مقدرة مصر على إنتاج هذه الأنواع جميعاً اعتدال مناخها وإدخال نظام الري فى أشهر الربيع والصيف ، مما يسر نمو المزروعات على طول العام . ولو أن فلاحاً مصرياً من عهد الفراعنة بعث اليوم فى الريف المصرى فى أشهر الصيف لخاله ما يرى من اختلاف مظاهر البيئة فى كل شئ . فالحقل المصرى من هذه الناحية قد أصابه من التطور والتغير ما غير معالمه الأولى تغييراً كاملاً شاملاً ، لاسيما فى أراضى الدلتا الفسيحة ، حيث لا مجال إطلاقاً لأن يتحدث متحدث عما يمكن أن نسميه محافظة على القديم ؛ اللهم إلا إذا اعتبرنا احتفاظ مصر بأنواع صالحة من محاصيلها القديمة كالشعير والقمح محافظة على القديم .

ومثل هذا تكرر فى حالة الحيوانات المستأنسة والزراعية . فقد كانت الثروة الحيوانية فى تجدد دائم ، وأضيفت إليها أنواع جديدة دخلت أو أدخلت من الجنوب أو من الشرق أو من الغرب فى عصر متتابعة . فعرف المصريون الأولون البقر الإفريقى ذا القرون الكبيرة المقوسة ، عرفوه فى الألف السادسة قبل الميلاد ، وستمصر فى مصر حتى قل ثم انقرض فى أواخر العهد الفرعونى أو فى أعقابه على ما يظهر ، ولو أنه لا يزال سائداً فى السودان . ثم عرف المصريون البقر الآسيوى ذا القرون الصغيرة المستقيمة فى آخر الدولة القديمة وحل بالتدريج محل البقر الإفريقى ، وصار الآن هو السلالة السائدة فى البلاد . أما الجاموس فحيوان حديث جداً فى البيئة المصرية ؛ ذلك أن السلالة الإفريقية منه لم تستأنس على الإطلاق ، ولا تزال تعيش وحشية فى أعلى النيل ؛ أما السلالة المستأنسة فآسيوية وصلت إلى مصر من الهند عن طريق إيران والشرق الأوسط فى أواخر القرون الوسطى أى حوالى القرن السادس عشر على ما يظهر . فالجاموس المستأنس لم يكن معروفاً فى مصر الفرعونية ولا مصر العربية الأولى ؛ رغم ما قد يبدو فى ظاهر هذا القول من غرابة ، ولا يزال عدد الجاموس إلى اليوم أقل قليلاً فى ثروة مصر الحيوانية من عدد البقر . أما

(١) هناك أنواع مختلفة من الخضر كالطاطم والبطاطس وغيرها وكذلك من الفواكه الدفينة كالبرتقال والموالح والموز والمانجو وغيرها ؛ وكما أدخلت إلى مصر فى أوقات مختلفة .

الأغنام والماعز فقد عرف المصريون الأقدمون منها سلالات مختلفة ، يقال إن بعضها إفريقي شمالي وبعضها الآخر آسيوى . كما عرفوا الخنازير ، ومنها سلالة إفريقية شمالية ، ربما كانت بداية استئناسها فى مستنقعات الدلتا فى الألف السادسة قبل الميلاد أيضاً ؛ ثم سلالة آسيوية هندية أدخلت فى عهد الإغريق والرومان . . . ثم قلت تربية الخنازير حتى كادت تنقرض فى العهد الإسلامى . ومن دواب الحمل عرف المصريون الحمار فى الألف الخامسة أو الرابعة قبل الميلاد ؛ ويقال إن موطنه الأصلى شرق إفريقية أو غرب آسيا أو الاثنين معاً وماجاورهما من داخلية آسيا . والمهم أن هذا الحيوان الخدوم عاصر الحضارة المصرية فى أدوار تكوينها الأولى ، واستمر حتى يومنا هذا ، وكان له دور خطير فى النشاط الزراعى فى الحقل والقرية على حد سواء ، ولم يزد تقدم الزراعة وتنوع المزروعات ثم ظهور الثورة الزراعية الحديثة ، أهمية هذا الحيوان ونصيبه من الكدح والجهد إلا تأكيداً ؛ فهو حيوان نافع فى حمل الأثقال كما هو نافع فى الانتقال الريفى . ويظهر أن المصريين الأقدمين استخدموه فى الغرض الأول دون الركوب ، ثم تعلموا بعد ذلك أن يمتطوه ، وكان طبعاً فى الحالتين ! حتى إذا ما جاء العهد الحديث والرى الدائم ، وظهرت حاجة التربة المصرية إلى التسميد ونقل الأتربة بين الحقل والقرية وبين القرية والحقل ، نهض الحمار بهذا الحمل الذى لولاه ما احتفظت التربة بخصبها وقوتها . والحق أن واجب الاعتراف يقتضينا أن نذكر لهذا الحيوان فضله ومكانته فى البيئة المصرية . وليس بمستكثر أن يضيف الباحث أنه لولا وجود هذا الحيوان فى بيئتنا لنقص تلك البيئة شئ كثير . ولو قد أتيج لهذا الأخرس أن ينطق لأفصح عن معاوته الخطيرة فيما بنته يد الإنسان ، ولتحدث عن غير قليل مما سبق إليه من فضل على الناس ! أما الحصان فجاء متأخراً ، ولم يعرفه المصريون إلا أيام الهكسوس ثم فى الدولة الحديثة . وهو حيوان آسيوى ، موطنه وسط آسيا . استؤنس فى الألف الثالثة قبل الميلاد ، ودخل مصر حوالى عام ١٧٠٠ ق . م . ، ثم ظهرت فصيلته العربية قبل الإسلام بقرون ؛ وادخلت إلى مصر مع سائر البلدان المجاورة للبادية العربية . وقد كان للحصان فضل مشهور فى حروب مصر وفتوحاتها القديمة . أما الجمل فيقال إنه كان معروفاً فى الصحارى المجاورة لمصر فى العهد الفرعونى ؛ ولكنه على كل حال لم

يستخدم في مصر ذاتها إلا في العهد الروماني ، بل في أواخره . ويقال إن الجمل لم يستخدم في طرق إفريقية الصحراوية إلا في القرن الرابع الميلادي وما بعده . وعلى كل حال فالجمل لا يزال حيواناً غريباً بعض الشيء في البيئة المصرية ، ولا تزال مصر بحاجة إلى أن تجدد ثروتها منه في كل عام بما تجلبه من جمال الصحراء ، حتى يحتفظ النوع بقوته وحيويته .

وغير هذه الحيوانات التي ذكرنا كثير . ولكن فيما أتيناه به ما يكفي لأن يدل على أن الريف المصري قد تغيرت ثروته الحيوانية تغيراً ظاهراً في عصر التاريخ ، فاحتفظ ببعض حيواناته القديمة وأهمها الحمار ؛ ولكنه جدد ونوع ؛ واختفت منه بعض الأنواع والسلالات على حين دخل بعضها الآخر إلى هذا المسرح الذي تداولت من فوقه أمم الحيوان .

كل هذا من مقومات الحياة والمدنية المادية في الزراعة المصرية وما يتصل بها من نشاط في استنبات النبات وتربية الحيوان ؛ وهو الجانب الذي تعمدنا تفصيله بعض الشيء في هذا المقال نظراً لقله ما هو معروف عنه بصفة عامة . ولا يتسع المجال الآن لأن نتبع بعض الحرف والصناعات الأخرى التي قامت إلى جانب الزراعة أو تفرعت عنها . ومع ذلك فإن ما ذكرناه عن الزراعة ينصرف إلى تلك الحرف الكثيرة من حيث المحافظة على القديم وإضافة الجديد إليه .

فأما الجانب الآخر من حياة المصريين وحضارتهم ، وهو الجانب الثقافي ، فمعروف عنه الكثير ؛ وقد سبق أن عالجنه في مقال سابق^(١) ، فيكفي أن نجتريء الآن بماله صلة مباشرة بالموضوع . وقد يكفي أن نذكر أن هذا الجانب من حياة المصريين وحضارتهم لم يختلف عن الجانب المادي في كثير ، من حيث إن المصريين احتفظوا ببعض عناصر ثقافتهم القديمة ، ولكنهم أخذوا عن غيرهم من الأمم بمثل ما أعطوا وقدّموا للعالم الخارجي في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب . فقد تطورت لغة المصريين مثلاً وكتابتهم أيام الفراعنة ، فظهرت الكتابة الهيروغليفية والديموطيقية ثم القبطية ، واستخدمت الإغريقية في بعض مدائن مصر لا سيما الإسكندرية ؛ حتى إذا ما جاء العرب أخذ المصريون عنهم لغتهم التي يتكلمون ويكتبون . وكان المصريون الأقدمون

قبل ذلك قد أثروا بكتابتهم الهرغليفية أو ببعض عناصرها في كتابة الفينيقيين عن طريق شبه جزيرة سينا ، وبذلك ساهموا في نشأة الكتابات والأبجديات اللاحقة في الشرق ثم الغرب .

وفي ميدان الدين كانت للمصريين الأقدمين معتقداتهم وعباداتهم القديمة التي نشأت كلها تقريباً في أرض النيل ، وتأثرت بظروف البيئة المحلية . ولكنهم مع ذلك احتكوا بغيرهم في مدرسة عين شمس أول الأمر ثم في الإسكندرية في عصر لاحق ، وأثر الفكر الديني المصري في الفكر الإغريقي ثم المسيحي ؛ حتى إنه ليقال إن قصة مريم العذراء والمسيح عليه السلام كما تصورها المسيحية لتشبه من بعض الوجوه قصة إيزيس وابنها الإله حورس في مصر القديمة ، وإن خروج المسيحية عن التوحيد الخالص وأخذها بفكرة الثلاث إلى جانب فكرة التوحيد ليدكرنا بما كان في مصر القديمة من ثوابت بين الآلهة ، رغم سيادة إله معين على غيره من الآلهة . ولكن الشيء المهم على كل حال أن اتصال مصر بالفكر الديني الشرقى في العهد المسيحي مهد السبيل لأن تتقبل مصر أفكار الشرق الموحد ، وتزواج بينها وبين أفكارها هي ، على نحو أدعى إلى الاستقرار والدوام مما حدث أيام أخناتون فيلسوف مصر الموحد في العهد الفرعوني ؛ فقد تأثر ذلك الفيلسوف — فيما يرى بعض الباحثين على الأقل — بلون من ألوان الفكر الديني الموحد ، وحاول أن يفرضه على الفكر الديني المصري ، ولكنه لم يوفق ؛ لأن الأفكار الدينية التي نشأت في مصر وفي البيئة المصرية كانت أقوى من أن تزغزعها استعارة من الخارج أو وحي جديد لا يمت إلى الفكر المصري الأصيل بسبب قوى . أما المسيحية فكانت في ثوبها الذي ظهرت به في القرنين الثاني والثالث وما بعدها خليطاً من الفكر الشرق الصارم في توحيده والفكر المصري الإغريقي الذي يأخذ من الآراء والمعتقدات القديمة بطرف أو أطراف لذلك كان يسيراً على الفكر المصري أن يتقبل الديانة الجديدة ، بل أن يتعصب لها ويدافع عنها ضد اضطهاد الرومان . . . وقد لا نغالي إذا قلنا إن توغل المسيحية في مصر يمثل مرحلة انتقال ضرورية مهدت السبيل لما جاء بعدها ، وأنه لولا هذه المرحلة ما استطاع الإسلام ، وهو دين شرقي جديد صارم في توحيده ، أن ينتشر في مصر . ومع ذلك كله فإن الإسلام لم ينتشر في أرض النيل دفعة واحدة ، وإنما دخل الناس فيه تدريجياً . ويبدو

أن الكنيسة القبطية بقيت قوية متماسكة حتى القرن الثالث عشر ، عندما اضمحلت وكثرت فيها المشاحنات الداخلية ، فدخل كثير ممن بقى من أتباعها في الدين الجديد أفواجاً . فضلاً عن ذلك كله فإن الإسلام عندما شمل مصر لم ينسخ كل ما قبله من عقائد وتقاليد تتصل بالعادات والعبادات ؛ وإنما استمر كثير مما تعارف عليه المصريون منذ أيام الفراعنة كالعبادات الجنائزية وصلات الأحياء بالأموات ، ثم العادات الاجتماعية في الموالد والأفراح ، والصلوات الشعبية والروابط القروية والأسرية وغير ذلك مما ينسظم العرف والتقليد أحياناً كثيرة ، وينظم القانون في بعض الأحيان .

وهكذا انتهى الأمر إلى ما نراه في العهد الإسلامي من جمع بين الفكر القديم والفكر الحديث في رباط ظاهره التناقض والمتناقضات ، ولكن باطنه ينطوى مع ذلك على كثير من التوافق والتكافل . ذلك أن الانتقال في الفكر الديني المصري لم يكن مفاجئاً كما ذكرنا ، ولم يأت عن طريق الثورة الجاحقة على القديم ؛ وإنما جاء عن طريق المزاجية والتكافل بطريقة آلية بين هذا الجديد الذي أخذناه عن الخارج وذلك القديم الذي احتفظنا به عن تراثنا الخالد . وواضح أنه لا يجوز ولا يمكن أن يعتبر من الإنصاف العلمى في كثير أو قليل أن نلقت إلى القديم الذي احتفظنا به فنقول إن المصريين جامدون محافظون ، وأن نُعرض في الوقت نفسه عن الجديد فلا نقول إنهم متطورون مجددون . فحن أمة قد جمعنا بين القديم والجديد . وليس هذا التناقض الظاهر في حياتنا الفكرية والروحية غير مظهر لا يعس الجوهر ؛ لأن جوهر الروح المصري قادر على أن يجمع بين القديم والجديد في غير حرج ؛ بل قادر على أن يجد غذاءه ويستمد لبانه من الاثنين . وترجع مقدرته هذه إلى أنه روح طويل العمر ، قد حاصر التاريخ كله ، فكانت له من تجاربه التي توارثتها الأجيال ، تلك المقدرة النادرة التي امتازت بها مصر على كثير غيرها من أمم الأرض التي لم تتصل حياتها ولم يحفل تاريخها بدروس العبر وأحداث السنين .

ونستطيع أن نستطرد إلى جوانب أخرى من حياة المصريين في غير اللغة والدين والعادات والتقاليد ، فنلاحظ احتفاظ مصر ببعض قديمها ، ونزعها إلى التجديد في الوقت نفسه ؛ وهو أمر مائل في كثير من مظاهر حياتها الحديثة بعد أن اتصلت بالغرب في العصر الحديث . ولكن أمر هذا الاتصال معروف

بما لا يدع حاجة إلى إطالة . ويكفى أن نذكر أن مصر رغم ما أصابته في نهضتها الحديثة من تغيير شمل كثيراً من جوانب الحياة مادية وثقافية ، فإن التغيير والتجديد فيها اتخذ صورة التطور المتد والتحول الهادئ تارة ، واتخذ صورة الثورة العنيفة والتبدل السريع تارة أخرى . ولعلنا إن دققنا النظر وأنعمناه واجدين أن مصر كانت دائماً تعتمد إلى الطريقة الأولى ، فتهاذى ولا تنفض القديم كله ، إذا مس التغيير عنصراً من عناصر المدنية والحضارة الأصيلة ، أى التى نشأت فى البيئة المصرية ، كتغيير وسائل الزراعة فى الحقل المصرى الصغير ، أو تغيير التقاليد والعادات الاجتماعية والروحية وغيرها من تراث مصر القديم ، فكل ما حدث فى هذا الميدان إنما كان إضافة من الجديد إلى القديم ، أو تهذيباً للقديم بما يزوج بينه وبين الجديد فى صورة تحفظ من القديم روحه حيناً ومظهره حيناً آخر ، وتلائم بين الجديد وبين ما تقتضيه البيئة وظروف الحياة فى مصر . أما إذا مس التغيير والتجديد عنصراً من عناصر الحضارة أو الثقافة التى استعارتها مصر من الخارج فى فترة من فترات تاريخها الطويل ، فإن المصريين لا يجدون حرجاً فى أن يندفعوا فى طريق التغيير والاستبدال السريع . ومن آيات ذلك ، إن أردنا التمثيل ، ما أصاب المجتمع الحضرى فى مصر إبان عهد الأتراك من عادات كثيرة تتصل بالأسرة والحجاب بين النساء ، والقطيعة بين المرأة وبين أن تساهم فى الحياة والثقافة العامة ؛ فإننا ما لبثنا أن خرجنا على ذلك كله ونفضناه فى العهد الحديث . وكان خروج المرأة إلى الحياة العامة فى المدن المصرية ومساهمتها فى النهضة الحديثة ثورة ، أو هو أدنى إلى الثورة منه إلى التطور البطئ ؛ لأن الأمر لم يعد أن يكون استبدالاً لعادة أجنبية بعادة أخرى دخيلة . كذلك الحال فيما أخذنا بسبيله من التجديد فى التعليم والتشريع على نسق أمم الغرب ؛ فإننا فى التعليم لم نبن على النظام الأزهرى الشرقى القديم ؛ وإنما أخذنا فى شئ من العنف بلون جديد من التعليم المدنى ؛ وترتبت على ذلك ثنائية غريبة فى تعليمنا القومى . وحتى الأزهر نفسه لم يأنف أن يأخذ بالأسلوب الجديد ، فداخله التجديد وغزته العلوم الحديثة فى عمر داره . أما فى التشريع فإننا لم نجد حرجاً فى أن نضيف إلى الشريعة التى أخذناها عن الإسلام قوانيننا الحديثة التى أخذناها عن الغرب ، فخلت هذه القوانين محل الشريعة فى أمورنا المدنية والجنائية ، وأخذنا بذلك كله فى يسر .

وسلكنا طريق الثنائية التشريعية في غير ضيق ولا حرج . بل كذلك الحال أيضاً — إن أردنا مثالا ملموساً من الحياة العملية — في لباس المصريين ؛ فمنذ عهد الإغريق والرومان خلع المصريون تدريجياً لباسهم المصرى التقليدى والذى يلائم بيئتهم ، واستبدلوا به ألوانا مختلفة من اللباس الفضفاض الذى تغير من عصر إلى عصر خلال العهد العربى والتركي ثم العهد الحديث . وما مرجع هذه الفوضى وتلك الثورات العنيفة في لباس فئات الأمة المختلفة ، وانتقالها من زى معين إلى آخر في ثورة وتبرم ، أو فيما يشبه ذلك ، إلا لأن هذه الأزياء جميعاً مستعارة ؛ فلا يجد المصرى حرجاً في أن يثور ويبدل زياً بـزى ، في غير ما ضابط يجمع بين طبقات الأمة ويوحد المظهر بين فئاتها المتباينة . وليس أدل على أننا في مصر لا نستنكف التغير والاستعارة المتجددة في هذه الأمور ، أو لا ننظر إليها نظرة الجد والاهتمام ، من أننا أمة تتباين بين أفرادها الأزياء وتختلط بصورة لافتة إلى أبعد الحدود ، ومع ذلك كله لا نكاد نهتم لما قد يترتب على هذا التباين أحياناً من مساس غير مباشر بمقومات وحدتنا القومية .

إلى هنا ونخرج بأننا إذا تحدثنا عن المصريين وطابعهم القومى والحضارى العام فإننا لا نستطيع في يسر أن نقول عنهم إنهم أمة محافظة على القديم ؛ فثل هذا الحكم لا يجوز أن يطلقه على علاقته غير من لا يتعمقون الأمور ؛ وهو إلى جانب ذلك حكم لا يشمل غير جانب من الحقيقة ؛ فاذا كان المصريون قد حافظوا على بعض تراثهم القديم ، فإنهم لم يقفوا جامدين من نزعات التجديد ، وإنما حفل تاريخهم الطويل بكثير من عناصر التقدم والتطور والابتكار والاستعارة ، وشمل ذلك حياتهم المادية والروحية جميعاً ، وحضارتهم المدنية والثقافية سواء بسواء . والذين يدرسون الأمم الحديثة ويتصدون لاستشفاف مصايرها والتعرف على أقدارها المستقبلية يشبهون الأمم بالأفراد ، فلكل أمة شخصية ذاتية ، وصفة قومية ، يعبر عنها الباحثون الآن بما يسمونه national character . ولن يكون من الإنصاف في حق هذه الأمة العريقة أن نرميها بالجمود ، وما بها من جمود ؛ ولا أن نقول إنها محافظة إلى حد يقطع بينها وبين أن تسير سنة التطور والتقدم والاجتهاد والتجديد . ولو أن مصر كانت جامدة في تاريخها الحافل الطويل ما عاشت على الزمن ، بل لسبقها الأيام واندثرت حياتها

ودالت أمتها كما دال غيرها من الأمم . ولئن كانت مصر قد عاشت كل هذه القرون الكثيرة ما ذلك إلا لأنها لم تتقاعد عن أن تأخذ بأسباب التجديد . وغاية ما هناك أن هذا التجديد في مصر لم يؤد دائماً إلى محو كل قديم . وما كان من الخير أن يحق قديم صالح لمجرد قدمه ، ولا أن يستبدل به جديد غير صالح لمجرد أنه جديد . ولو أخذ المصريون بكل جديد صادفهم في تاريخهم الطويل لتغيرت معالم حياتهم بما لا يدع مجالاً للتعرف على شخصيتهم القومية ، تلك التي بقيت على الزمن وغالبت الأيام . وقد يكون من الخير لأبناء مصر ، وهم يرسمون خطاهم ويرسمون خططهم للمستقبل ، أن يعودوا إلى تاريخهم فيدرسوا فيه شخصية أمتهم المميزة ؛ وعندئذ يعلمون أنهم محافظون يحيدون المحافظة ، ومجددون يحسنون التجديد ؛ بل عندئذ يعلمون أن لشخصيتهم القومية مقومات أساسية نشأت في مصر وتغذت بلبان بيئتها ؛ فلا سبيل إلى أن تنفضها في عنف ، ولا إلى أن تنثور عليها ثورة مصيرها إلى الإخفاق ؛ لأنها تغاير طبيعة الأشياء ؛ كما أن لتلك الشخصية مظاهر أخرى كثيرة جلها مستعار ، ويمكن أن تستبدل به غيره متى كان في الاستبدال ما يفيد وينفع . ولا خوف من أن يندفع الشعب إلى مثل هذا التجديد اندفاعاً ، فهو آخذ به في غير حرج ؛ لأنه شعب عرف في تاريخه كيف يساير الزمن ، وكيف يحدد حياته ويغذي حضارته بما يبتكر أو بما يقتبس عن حضارات الآخرين في الشرق أو في الغرب .

وبعد ، فليس يضيرنا في شيء أن يجمع شعبنا بين القديم والجديد ، وأن ينجح في نهضته الحديثة إلى أن يتبدد ويستمسك بالماضي في أشياء ، وإلى أن يندفع ويحدد ويقتبس في أشياء أخرى . فمن يدري ! لعل هذه الخاصية العجيبة في شعب مصر أن تكون هي سر الحياة ؛ أو لعلها أن تكون في القليل دليل الحيوية واليقظة التي لا يلهمها غد عن أمس . بل من يدري ! فقد يجد أولئك الذين يقودون نهضتنا القومية في دراسة هذه الخاصية العجيبة وتفهمها على وجهها الصحيح مفتاح النجاح لما يرسمون من خطط في المستقبل .